لقد أصبح أمرا لا مفر منه ان يعاد بناء العلاقات الاقتصادية على أساس التكافؤ المقرون بالسيادة ووفقا لقاعدة التعاون بين مختلف الدول أيا كانت أنظمتها السياسية والاجتماعية .

لقد تضاعفت أسعار السلع الغذائية في السوق الرأسمالية الدولية ما بين ثلاث وأربع مرات خلال السنوات الثلاث الاخيرة فانعكس ذلك انعكاسا شديدا على مشتريات مصر الخارجية وعلى عجز الميزان التجاري المصري . في سنة ١٩٧٢ دفعت جمهورية مصر العربية مبلغ مائة مليون جنيه مصري بالنقد النادر ثمنا لمشترياتها من السلع الغذائية من السوق الدولية ودفعت في سنة ١٩٧٤ مبلغ ٤٦٤ مليونا بالنقد النادر أيضا ويتوقع أن تدفع ما يقرب من ٦٠٠ مليون جنيه خلال سنة ١٩٧٥ الجارية(٢٨). ويظهر دور الواردات الغذائية في العجز التجاري المصري من مقارنة القيمة المتوقعة لمشتريات مصر الغذائية هذه السنة بالعجز الاجمالي لميزان مصر التجاري حيث يتوقع ان يصل الى الف مليون جنيه مصري .

أن لجوء مصر الى الاستيراد الغذائي وتضاعف أسعار السلع الغذائية الرأسمالية لا يجتذبان فرنسا وحدها ، بحيث توسع ميدان استراتيجيتها في التوسع التجاري الخارجي الى ميدان التصدير الزراعي وانما هما قد دفعا بدول السوق المشتركة ممثلة بلجنتها الاوربية الى تطبيق سياسة فورية لتصدير المنتجات الغذائية الى مصر . وفعلا فمنذ وقت جد قصير طلبت اللجنة الاوربية للمجموعة الاقتصادية الاوربية من الدول الاعضاء في السوق المشتركة التصريح لها بعقد اتفاق طويل الاجل مع جمهورية مصر العربية لتزويد هذا القطر العربي بالمنتجات الزراعية الاوربية . وتبلغ قيمة الاتفاق ٣٠٠ مليون دولار اميركي اي ١٣٢٠ مليون فرنك فرنسي ، ويتوقع ان تقر المجموعة الاوربية هذا الاتفاق في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥ .

يشمل **مشروع الاتفاق بين السوق الاوربية المشتركة وجمهورية مصر العربية تزويد مصر بالسكر والحبوب ومنتجات الحليب والالبان ولحم الابقار** وينص على تزويد مصر بما يلي(٢٩):

١ ــ مقدار ٧٥ الف طن من السكر سنويا وذلك طيلة ثلاثة أعوام . أما السعر فهو السعر الموحد المعتمد في دول السوق الاوربية المشتركة محسوبا بوحدات الحساب الاوربية .

٢ ــ مليون طن من القمح او الدقيق (ما لا يقل عن مائتي الف طن دقيق) خلال عام واحد وهو موسم ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ . أما السعر فهو أدنى من السعر السائد داخل السوق المشتركة .

٣ ــ منتجات الالبان : عشرة آلاف طن من مسحوق الحليب خلال عامين وكذلك خمسة آلاف طن من الحليب المعاود تركيبه لتغذية الابقار .

وننوه هنا بأن دول السوق الاوربية المشتركة تملك « فائضا » انتاجيا هائلا من منتجات الالبان . لذلك فهي تسعى لتنمية صادراتها منها .

٤ ــ عشرة آلاف طن سنويا من لحم البقر وذلك بسعر أعلى من السعر العالمي .

ونلاحظ في أوساط الرأسمالية الاوروبية ضمن السوق المشتركة نظرتين متضادتين الى مسالة زيادة الانتاج الزراعي في أوربا الغربية ، فبعض هذه الاوساط يتحفظ ازاء توجه السوق المشتركة نحو أسواق التصدير الزراعي لانها تفضل تقنين زيادات الانتاج الزراعي ضمن دول السوق وتتبنى بذلك نظرة مالتوسية بتخوفها من نمو القوى